في ابو رديس ، او عن اي منهما ، لقاء تقديم مصر « مقابلا سياسيا ما » يحتوي على « فترة هدوء معينة». وان مصر قد وافقت مبدئيا على قبول هذا الاقتراح ، وبالتالي وافقت ضمنا على قبـــول تسوية جزئية منفردة مع اسرائيل ، دون أن تربط ذلك بانسحاب اسرائيلي ممائل على الجبهـات الاخرى ، وانه لم يبق لوزير الخارجية الاميركي الا الحضور الى المنطقة لاضافة بعض الرتوش على هذا الاتفاق وحمل الطرفين على توقيعه . غير انه اتضح للاسرائيليين ، كمـا يبدو ، ان الموقـف المصري على غير ما توقعوه ، خـاصة بعد ان أعلنت مصر انها تصر على اعتبار اي اتفـــاق انسحاب قد يتم التوصل اليه « اتفاقا عسكريا » فقط ، وان موافقتها علـى مثل هذا الاتفـاق مرهونة بانسحاب اسرائيلي على الجبهات الاخرى، وان تم هذا الانسحاب في وقت لاحق ، وهو الموقف الذي نقله الاميركيون ، على ما يظهر ، رسميا الى اسرائيل . ويبدو ان هذا الوضـــع قـد دفـع الاسرائيليين الى اعادة النظر في مواقفهم، ليكتشفوا ان فشل المحادثات حول المرحلة المقبلة من التسوية الجزئية لا يتعلق بموقف مصر فقط ، بل يعود الى موقف حكومتهم ايضا ، التي لم تبلور حتى الان موقفها من مثل تلك التسوية ، ولم تحسم الخلافات بين الوزراء ، والكتل داخلها .

الخلافات داخل الحكومة الاسرائيلية تزداد حدة

بـدأ الحديث عـن خلافـات داخل الحكومة الاسرائيلية تتعلق بمواقف الوزراء المختلفة ، ثم الكتل التي تشكل الاحزاب الرئيسية في الائتـلاف الحكومي ، من تسوية الصراع في المنطقة قبـل نحو شهر ، مع بداية بحث الخطوات العملية في المرحلة التالية من التسوية المقترحة مع مصر . وتركز الحديث ، بشكل مباشر ، حـول مواقـف « الثلاثة الكبار » في الحكومة ، رئيس الحكومة يتسحاق رابين ووزير الخارجية يغئال الون ووزير الدفاع شمعون بيريس ، خاصة وان هؤلاء الثلاثة يمثلون الكتل الثلاث (مبـاي واحدوت هعفوداه ورافي) التي تشكل حزب العمل ، وهو الحـزب الذي يقود الائتلاف الحكومي ، وبالتالي فان اي خلاف بينهم حول التسوية السياسية ، او غيرها من الامور المهمة ، سيؤدي الى سقوط الحكومة او سيمنعها ، على الاقل ، من اتخاذ قـرارات حاسمة ، ان ارادت الحفاظ على وجودها . وقد عاد احد المعلقين (يوسف حاريف ــ معاريف ، ١٩٧٥/١/٢٤) واوضح ، مرة اخرى ، الاختلاف في وجهات النظر بين الزعماء الثلاثة بشأن التسوية الجزئية مع مصر بقوله « ان رئيس الحكومة لا يحبذ تسليم الممرات [المتلا والجدي] ولا ابو رديس [الى مصر] حتى ضمن اطار اتفـاق لخمس سنوات [تتعهد مصر خلالها بعدم المطالبة بانسحاب اسرائيلي اخر] . وعلى الاكثر ، سيكون على استعداد للتنازل عن ابو رديس (بعد اتفاقية واضحة مع الولايات المتحدة بتأمين تزويد اسرائيل بالنفط بشكل منظم ، ايام السلم والحرب) » . أما « وزير الخارجية فهو أيضا ، كما يبدو ، يحمل الرأي نفسه ، وعلى أية حال لا يحبذ الموافقـة على تسوية لفترة قصيرة (وقد تحدث عن ذلـك بالتفصيل في واشنطن موضحا ان سنتين ، مثلا ، لا تكفيان اسرائيل) » ، بينما يحمل وزير الدفاع بيريس رأيا اخر لا يتفق مع هذه الاراء ، حيث انه « يشجب بشـدة تسليم الممرات وابو رديس ، او أي منهما في اطار اتفاقية محدودة ، و« الاتفاقيـة المحدودة » هذه تعني ايضا تسوية لخمس سنوات. وبحسب رأيه يجب أن يكون واضحـا لمصر أن التسوية المقبلة ينبغي ان تكون تقدما نحو السلام عن معرفة كاملة . ويمكن ... تسليم الممرات وابو رديس لمصر ضمن اتفاق عريض فقط ــ اي اتفاق لعشر سنوات ، يشمل حل المشاكل على أساس نوع السلاح في سيناء ، الاتفاق علـى مراحـل السلام ، وحتى على مشاريع لاجل السلام ، مثل الجسور المفتوحة . والاساس ان التسوية ينبغي ان تكون بين اسرائيل ومصر وليس بين اسرائيل والولايات المتحدة . وهذا يعني ان التسوية ينبغي أن تكون سياسية ، بمركباتها وطابعها . وبدون مقابل سياسي ... ملزمة اسرائيل بابداء التصلب في المجال الاقليمي » (المصدر نفسه) . وقد أكد بيريس هذه الاراء المنسوبة له في تصريحات عديدة ادلى بها في مناسبات مختلفة ، ونقلتها عنه اذاعة اسرائيل (رأ ، ٢١ و٢٥ و٢٦ و١٩٧٥/١/٢٨) وصحفها (دافار ، ١٩٧٥/١/٢١) .

كذلك تطرق معلق اخر (ماتي غولان ــ رأ ، ١٩٧٥/١/٢٦) الى الخلافات في وجهات النظر بين رئيس حكومة اسرائيل ووزيري خارجيتها ودفاعها